

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد

29-31 March 2021 – آذار/مارس 2021



8 العمل اللائق
ونمو الاقتصاد



الهدف 8

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

ما برحت مستويات النمو الاقتصادي في البلدان العربية متفاوتة إلى حد بعيد، وقاصرة عن تلبية الطلب على العمالة المنتجة وفرص العمل اللائق. فبشكل عام، يتم التخطيط بمعزل عن السياسات الاجتماعية وهياكل الحوكمة، والتي يمكن من خلالها تعزيز المساواة والازدهار (الأهداف 1، 4، 5، و10، و11، و16 من أهداف التنمية المستدامة). كذلك، يؤدي الإفراط في الاعتماد على النفط، وهيمنة القطاعات ذات الإنتاجية المتدنية، والمشاكل التي تشوب أسواق العمل، إلى عرقلة الجهود الرامية إلى التقدم باتجاه تحقيق نمو مستدام يصون رفاه الإنسان والكوكب (الأهداف 7، 9، و12، و13). وقد أسفرت هذه التحديات عن تفاقم آثار جائحة كوفيد-19، وحدت من فعالية الإجراءات المتخذة لاحتوائها من جانب الدول، ولا سيما في ما يتعلق بضمان حسن أداء نظم الرعاية الصحية (الهدف 3).

ولتتمكن المنطقة العربية من المضي قدماً في تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، لا بد من حدوث

تحول في التفكير والتخطيط الاقتصاديّين يؤدي إلى تغييرات هيكلية اقتصادية جذرية. وعند وضع الخطط الاقتصادية لمرحلة ما بعد الجائحة، ينبغي الاسترشاد بالدروس المستفادة من أجل تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وسياسات العمالة الوطنية، وهي بالغة الأهمية في إقامة اقتصادات منيعة وقادرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. وينبغي للجهود الرامية إلى «العودة إلى الوضع الطبيعي» ألا تسفر عن استعادة - أو حتى تعزيز - الديناميات غير المستدامة التي تعطي الأولوية لمؤشرات الأداء الاقتصادي، وليس للإصلاحات الهيكلية الطويلة الأجل التي من شأنها تحسين نوعية العمالة والنهوض بقدرة الناس على تحقيق إمكاناتهم والارتقاء بمستويات معيشتهم. غير أن هذه التغييرات الجذرية، الضرورية للتعافي من الجائحة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، لن تتحقق في غياب تعاون عربي ودولي حقيقيين لضمان عدم إهمال البلدان الأكثر فقراً على مسار التنمية المستدامة.



آثار جائحة كوفيد-19 على تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

وقد زادت الأزمة من المخاطر المحدقة بملايين العاملين في القطاع غير النظامي. فالتدابير التي اتخذتها الحكومات لاحتواء كوفيد-19 ساهمت في قابلية تأثرهم بالجائحة، مما أدى إلى فقدان مصادر رزقهم، وذلك نظراً لطبيعة عملهم وحرمانهم من المنافع الممنوحة عادة للموظفين. وفي المنطقة، يتركز هؤلاء العاملون بشكل خاص في قطاع الخدمات، حيث الطلب شهد انخفاضاً حاداً ويُسْتَبَعَدُ أن يعاود ارتفاعه في المستقبل القريب. وخلصت تقييمات سريعة أجريت في الأردن ولبنان، على سبيل المثال، إلى أن أكثر من 40 في المائة من العاملين في القطاع غير النظامي فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة⁴.

وأُسفرت الاضطرابات العالمية عن إضعاف اندماج المنطقة العربية - وهو اندماج قاصر أصلاً - في سلاسل القيم الدولية. فقد أدت تدابير الإغلاق إلى تعطيل سلاسل الإمداد في جميع أنحاء العالم، وزادت من صعوبة معالجة ضعف هذا الاندماج، مما فرض عبءاً رئيسية إضافية أمام تحقيق الهدف

أفضت أزمة كوفيد-19 إلى تفاقم تحديات العمالة في المنطقة، مما زاد من الضغوط المفروضة على أسواق العمل الهشة أصلاً، وتمادى في كشف الاختلالات الهيكلية التي تشوب الاقتصادات العربية.

والملايين من العمال معرّضون لخطر تسريحهم من وظائفهم أو خفض أجورهم، في ظل ضياع ملايين ساعات العمل.

فقد انخفضت ساعات العمل في الربعين الثاني والثالث من عام 2020 بنسبة تُقدَّر بـ 20.8 في المائة و9.1 في المائة، على التوالي، أي ما يعادل 23.9 مليون وظيفة و10.5 مليون وظيفة بدوام كامل¹، وذلك مقارنة بالربع الأخير من عام 2019². ويمكن أن يكون حوالي ثلث السكان العاملين في المنطقة (أي ما يعادل 39.6 مليون شخص)³ معرّضين أيضاً لخطر تسريحهم أو خفض أجورهم و/أو ساعات عملهم، وذلك بسبب تشغيلهم في القطاعات الأكثر عرضة لخطر تراجع النشاط الاقتصادي، وهي قطاعات الفنادق والمطاعم، والتصنيع، والتجارة بالتجزئة، والأنشطة التجارية والإدارية.

1 تستند هذه الأرقام إلى افتراض أن الأسبوع يتضمن 48 ساعة عمل.

2 تقديرات مبنية أعدتها منظمة العمل الدولية، شباط/فبراير 2021.

3 تقديرات مبنية أعدتها منظمة العمل الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

4 UNDP, COVID-19 Impact on Households in Jordan: A Rapid Assessment, 2020; ILO and Fafo, Facing Double Crises: Rapid assessment of the impact of COVID-19 on vulnerable workers in Lebanon, 2020

8 من أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن توطيد اندماج الاقتصادات العربية في سلاسل القيم الدولية، وزيادة تدفقات التجارة والاستثمارات والمعونة بين البلدان العربية، حفز الطلب على السلع والخدمات العربية، وتوليد وظائف أكثر عدداً وأفضل جودة للعاملين في المنطقة.

ثبت أنّ الطبيعة الريفية للاقتصادات العربية تجعلها شديدة

التأثر بالمخاطر والأضرار الناجمة عن الأزمة. فالاعتماد المفرط على الريع الاقتصادي، ولا سيما الريع النفطي، هو أيضاً عقبة تحول دون تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية⁵. وكانت لجائحة كوفيد-19 وما نتج عنها من تباطؤ اقتصادي في جميع أنحاء العالم آثار سلبية على أسعار النفط، حيث تقلص الطلب على النفط بنسبة 8.8 في المائة في عام 2020. ومن المستبعد أن تعود مستويات الطلب في عام 2021 إلى ما كانت عليه في عام 2019، مما سيفرض قيوداً إضافية على اقتصادات البلدان العربية المنتجة للنفط، حيث العائدات النفطية هي المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية والمحرك الأول للنشاط الاقتصادي⁶. كذلك، من المتوقع أن يؤدي ضيق الحيز المالي المتاح إلى تقييد سياسات الاقتصاد الكلي في فترة ما بعد الجائحة، مما يبرز الحاجة إلى تكثيف الجهود لتنويع الاقتصاد والاستثمار في قطاعات منيعة قادرة

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشأ البنك المركزي الأردني صندوقاً للقروض الميسرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه خطر الإقفال، وتقوم الشركة الأردنية لضمان القروض بدور الضامن. وبموجب الاتفاق بين المؤسسات المستفيدة والبنك، لا يحق لهذه المؤسسات تسريح العاملين فيها من وظائفهم طيلة مدة القرض.

الاحتفاظ بالوظائف: في نيسان/أبريل 2020، أصدر الملك

سلمان بن عبد العزيز آل سعود أمراً للحكومة، من خلال برنامج «سند»، بتحمل 60 في المائة من رواتب الموظفين السعوديين، أي تسعة مليارات ريال سعودي تقريباً، لمدة ثلاثة أشهر. والهدف من ذلك هو دعم العاملين في الشركات المتضررة من فيروس كورونا. وللاستفادة من هذا الإجراء، يُشترط على أصحاب العمل الاستمرار في دفع رواتب العاملين بعد توقف الدعم المقدم من البرنامج. وقد جرى تمديد هذا الإجراء في تموز/يوليو 2020.

على توليد فرص العمل اللائق والصمود في وجه الاضطرابات التي تهرّج الاقتصاد العالمي.

التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

1. اتخذت حكومات عربية كثيرة تدابير لإبعاد شبح التسريح

عن العاملين، بما في ذلك تقديم التمويل ودعم السيولة، وتمديد المهل النهائية لدفع الرسوم والضرائب، ودعم الأجور. ففي عُمان، نجح الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان في إعادة العاملين في 13 شركة إلى وظائفهم بعد إنهاء عقودهم. وحقّق الاتحاد إنجازاً هذا من خلال مشاركته الفعّالة في اللجنة الثلاثية التي أنشأتها الحكومة للحد من عدم الامتثال لقوانين العمل والتدابير المتخذة استجابةً لأزمة كوفيد-19⁷.

3. نفّذت عدة حكومات تدابير رامية إلى تقديم الدعم

الاقتصادي للنساء، منها إدماج المؤسسات المسؤولة عن شؤون المرأة في الهيئات الحكومية المعنية بالاستجابة للأزمة، لضمان أن تكون هذه الاستجابة مراعيةً لاعتبارات المساواة بين الجنسين. ومن بين التدابير الـ 220 المتخذة في إطار الاستجابة للأزمة، تتّسم مجموعة من 73 تدبيراً بأنها مراعية للمساواة بين الجنسين، ويرمي 21 تدبيراً إلى ضمان الأمن الاقتصادي للمرأة⁸. ففي المغرب، على سبيل المثال، قامت وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي بمنح شهادات لـ 15 تعاونية، جميع أعضائها من النساء، لإنتاج أقنعة للوجه⁹.

2. اعتمدت حكومات كثيرة سياسات للحد من

تداعيات الأزمة على الفئات والعاملين الأكثر

عرضة للمخاطر. وتتضمن هذه التدابير دعم تسديد نفقات المنافع العامة؛ والإعفاء من فواتير الإيجار والكهرباء أو تأجيل المهلة النهائية لدفعها؛ وتقديم دعم نقدي مباشر للعاملين، ولا سيما المشتغلون منهم في القطاع غير النظامي (الأردن وتونس ومصر والمغرب). وقامت عدة

5 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

6 IEA, Oil Market Report, December 2020

7 ILO, COVID-19 Country policy responses

8 أجريت الحسابات استناداً إلى بيانات مأخوذة من: UNDP and UN-Women Covid-19 Global Gender Response Tracker

9 UN-Women and UNDP, COVID-19 Global Gender Response Tracker: Factsheet North Africa and Western Asia, 2020

الأشخاص ذوو الإعاقة: كانت أزمة كوفيد-19 شديدة الوطأة على الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص، إذ جعلتهم أكثر عرضة لخطر التسريح من وظائفهم، نظراً إلى أنّ أكثرهم يعملون في القطاع غير النظامي، هذا إذا كانوا يعملون أصلاً. ويواجه الطلاب ذوو الإعاقة أيضاً تحديات إضافية وهم يتعلمون عن بُعد، وذلك بفعل عدم حصولهم على ما يحتاجون إليه من دعم وخدمات.

العاملون في القطاع الزراعي وغير النظامي: ظلّ حرمانهم من الأمن الوظيفي والتأمين الاجتماعي، وعدم حيازتهم أي مدخرات يمكنهم الاستعانة بها في أوقات الصدمات، يخيم على العاملين غير النظاميين والعاملين في القطاع الزراعي، أكثر من غيرهم، خطر التسريح من العمل. ويُعزى ذلك إلى تركّزهم في قطاعات متضرّرة بشدة من الجائحة، ويفضي إلى مفاقمة أوجه ضعفهم. والعاملون في القطاعين الزراعي وغير النظامي أكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا، بفعل غياب تدابير السلامة في معظم أماكن العمل غير النظامي. وتنتج عن هذه الظروف المتضاربة آثار خطيرة على سبل كسب رزقهم، حتى في الأجل الطويل.

العاملون المهاجرون: غالباً ما يفتقر العاملون المهاجرون في المنطقة إلى الخدمات والحقوق الأساسية، وكثيراً ما يعيشون في أماكن يستحيل فيها التباعد الجسدي وتنقص فيها تدابير النظافة الصحية. وبسبب نظام الكفالة، يصعب عليهم إيجاد عمل بديل في حال تسريحهم أو إغلاق مكان عملهم مؤقتاً. والعاملات المهاجرات معرّضات بشدة لخطر سوء المعاملة والتهميش. فهنّ يعانين من تشدّد القيود المفروضة على تنقلهنّ؛ ومن تزايد أعباء العمل الملقاة على عاتقهنّ، بفعل اضطرار أفراد الأسر إلى ملازمة المنزل؛ ومن خطر التعرّض للعنف؛ ومن احتمال عدم دفع أجورهنّ أو تعويضهنّ مقابل ساعات العمل الإضافية.

خلّص استعراض مفصّل للمنطقة العربية إلى تحديد الفئات التي لن تحقق مقاصد الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، والتي تفاقمت هشاشتها بفعل الجائحة، وهي كالتالي¹⁰:

الأطفال والشباب: اضطر العديد من الأطفال إلى وقف تعليمهم ودخول سوق العمل للمساعدة في إعالة أسرهم، وذلك من جراء الضائقة الاقتصادية المتزايدة التي ترزح تحتها الأسر المعرّضة للمخاطر. وألحقت موجات التسريح وإغلاق المؤسسات التجارية الأضرار بالشباب من القوى العاملة، مما سبّب ارتفاعاً صارخاً في معدلات البطالة والعمالة الناقصة في صفوفهم.

النساء: أدّت فترات الإغلاق إلى تفاقم العبء المزدوج الملقى على كاهل المرأة، مما زاد من مسؤولياتها عن أعمال الرعاية، وأضعف إمكانية عملها عن بُعد. كذلك، مع تشغيل نحو 24 في المائة من النساء في المنطقة في القطاعات ذات النشاط الاقتصادي الأكثر عرضة لخطر التدهور، بات مرجحاً أنّ الفجوات بين الجنسين في سبل العيش والمشاركة في القوى العاملة، وهي فجوات واسعة أصلاً، ستستمر في الاتساع¹¹. وفي ظلّ التمثيل المفرط للنساء (أكثر من 60 في المائة) في القطاع غير النظامي، ونتيجة لارتفاع أعداد العاملات في القطاعات المتضرّرة بشدة من الجائحة¹²، من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة بين الإناث، المرتفع أصلاً في المنطقة، بسبب حالات الإغلاق والتسريح. ومن المتوقع أن يضرب ذلك بأفاق انخراط المرأة في العمل المدفوع الأجر، وبدورها في المجتمع على الأمد البعيد. ويخشى أنّ فتيات كثيرات سيتسرّبن من المدرسة، وأنّ كثيرات منهنّ لن يعدن إليها أبداً، نتيجة إرغامهنّ على الزواج المبكر باعتباره آلية تعتمد عليها الأسر للتحرّز من تكاليف تعليمهنّ. وهناك خطر حقيقي بأن تؤدي الأزمة الحالية إلى تقويض التقدّم الذي استغرق إحرازه عقوداً من الزمن على مسار تعليم الفتيات ومشاركة المرأة في القوى العاملة¹³.

10 إيسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

11 أجريت الحسابات استناداً إلى تقديرات نموذجية أعدتها منظمة العمل الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

12 ILO, The COVID-19 response: Getting gender equality right for a better future for women at work, 2020

13 Centre for Global Development, COVID-19 and Girls' Education: What We Know So Far and What We Expect, 2020; and UNICEF, Gender Equality and COVID-19, 2020

توصيات على مستوى السياسات العامة لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة

وترمي هذه التوصيات أيضاً إلى تيسير التعافي من جائحة كوفيد-19 وتعزيز المنعة إزاء الصدمات والأزمات في المستقبل¹⁴.

يقدم التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 التوصيات المبيّنة أدناه لتسريع تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ودعم تحقيق باقي الأهداف.

العمل على إصلاح السياسات المالية والتنظيمية

الشروع في إعادة هيكلة الاقتصاد لتطوير قطاعات مستدامة وشاملة للجميع ومنتجة، وتشجيع خلق فرص عمل لائقة في القطاع الخاص

النهوض بالبيئة الإقليمية اللازمة لإنتاج المعرفة والبحث والابتكار

إزالة القيود المفروضة على مشاركة المرأة في مختلف الصناعات والقطاعات

تحسين قوانين العمل وحماية حقوق العمال، من خلال تصميم السياسات على نحو شامل للجميع وقائم على الحوار الاجتماعي

14 للاطلاع على تحليل وافٍ لهذه التوصيات، انظر الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.



الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: حقائق أساسية

العالم	المنطقة العربية
معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل ¹⁵	
1 في المائة معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل في عام 2019 -7.36 في المائة منذ عام 2015	-1 في المائة معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل في عام 2019 -3.1 في المائة منذ عام 2015
معدل البطالة بين الأشخاص من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر ¹⁶	
6.5 في المائة من الأشخاص كانوا عاطلين عن العمل في عام 2020 +2.3 في المائة منذ عام 2015	11.5 في المائة من الأشخاص كانوا عاطلين عن العمل في عام 2020 +1.16 في المائة منذ عام 2015
معدل البطالة بين الإناث من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر ¹⁷	
6 في المائة من الإناث كن عاطلات عن العمل في عام 2019 -1.1 في المائة منذ عام 2015	20 في المائة من الإناث كن عاطلات عن العمل في عام 2019 -0.16 في المائة منذ عام 2015
معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة ¹⁸	
13.5 في المائة من الشباب كانوا عاطلين عن العمل في عام 2019 -0.1 في المائة منذ عام 2015	25.7 في المائة من الشباب كانوا عاطلين عن العمل في عام 2019 -1.1 في المائة منذ عام 2015
نسبة الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة غير الملحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب ¹⁹	
31♀ في المائة من الشابات كن غير ملتحقات في 2019	42♀ في المائة من الشابات كن غير ملتحقات في 2019
14♂ في المائة من الشباب كانوا غير ملتحقين في عام 2019 -0.1 في المائة منذ عام 2015	18♂ في المائة من الشباب كانوا غير ملتحقين في عام 2019 +0.25 في المائة منذ عام 2015



ملاحظة: الأرقام المتعلقة بالتغيرات بين الفترات الزمنية هي من حسابات الإسكوا.

15 تقديرات منظمة العمل الدولية.

16 تقديرات منظمة العمل الدولية.

17 ESCWA Arab SDG Monitor. Available at <http://arabsdgmonitor.unescwa.org>

18 تقديرات منظمة العمل الدولية.

19 ESCWA Arab SDG Monitor. Available at <http://arabsdgmonitor.unescwa.org>